الى وقت ماضي فالاطلاق الكلام اطلاقا فقد جاء ما يملك استيفاءه للحال لانا نجعل
كانه على بالشراء الآن وطلب الشفعة الان فلذا جعل القول قول كذا في العمادية
وغيرها سمع اي الشفيع شراك فصلها اي الشفعة فطلب شراءه كله او
سمع بيعه بالف فصلم وكان ثانيا او كيلي او وزني او عددي متقارب فيه
الف او اكثر فهي له اي الشفعة تكون للشفيع والاكون تسليمه مانعا ومن
لذلك اي اذا علم انها بيعت بعوض قيمته الف او اكثر لا اي يكون له
الشفعة والاصل فيه ان العرض في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن
وجنسه والمشتري فاذا اسلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بغير الشفعة
بحالها لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي يستحقه بيانه انه اذا اخبر ان
الدار بيعت بالف درهم فسلم الشفيع الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم
صحيح لانه انما سلم لاستكثار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان رضي بالتسليم
وان على انها بيعت باقل او بمخلطة او شعير قيمتهما الف او اكثر فهو على
شفعته لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا
تسليمة في احد الجنسين لا يكون تسليما في الاخر فيما يسعى على ان
احدهما وينعذر الاخر وكذا اذا قيل له ان كيلا او عدديا متقاربا قيمته
ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر فانه تسليم لانه انما باعها
بقيمته دراهم او دنانير ولو انها بيعت بدنانير قيمتها الف او اكثر
التسليم وكذا هذا او ان كان اخا فهو على شفعته ويشفع حصة احد الشركاء
لا حصة احد الباعة بالحد الكل او تركه يعني اشترى جماعة من واحد
فللشفيع ان يأخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد لا يأخذ حصة
احد الباعة لان في الاول دفع ضرر الجار لا الا في ويشفع احد نصيبي
معز اربيع مشاعا من دار فقسماها يعني اشترى رجل نصف دار فقام الى
فللشفيع ان يأخذ النصف الذي صار للمشتري او يدع وليس له ان
يفسخ القسمة لانها من تتمة القبض لان القبض للانتفاع والتام
الانتفاع في الشائع الا بالقسمة صح للاب والوصي تسليمها اي الشفعة

على

على الصغير لانه ترك التجارة فصح من يملك التجارة كذا اذا بلغها شراء ان يجوز
الصبي وكذا ان السكوت عن الطلب من يملك التسليم بمنزلة التسليم الوكيل به
يطلبها اذا سلم او اقر على الموكل بتسليم الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار
عند القاضي فان كان في غيبته فلا يجوز الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف
يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا والله اعلم كتاب

الهبة لما فرغ عن البيع الذي هو تمليك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة
شرع في الهبة التي هي تمليك عين بغير عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل بما ينتفع
به الوهوب له مطلقا قال الله وهب لي من لدنك وليا وقال تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور وشرعا تمليك عين بلا عوض وتقبض بأجاب
لو هبة فانه صريح فيها وخلفه ايضا كذلك يتمالك كذا اي اعطاك اياه
بطيب نفس بلا عوض واعطيتك لطعامك هذا الطعام فاقبضه فالصاحب
الهدية الاطعام اذا اضيف اليما يطعم عينه يراد به تمليك العين خلافا لما
اذا قال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عينها لا تطعم وقال
صاحب المحيط اضافة الطعام اليما يطعم عينه يحتمل التمليك والاباحة فاذا
احتمل الامرين فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد تمليك ولهذا زيد هنا
قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فان اللام للتمليك واعمرتك لقوله عليه الصلاة
والسلام من اعمر عمرى فهي له حال حياته ولورثته من بعده وسيأتي تمام بيانه
وجعلته لك عمرك وحملتك على هذه الدابة لونوى اي نوى بالحمل الهبة ليس
بصريح فيها فيحتاج الى النية لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الامير فلانا
على الفرس يراد به التمليك وكسوتك يعني هذا الثوب فان الكسوة يراد
بها التمليك قال الله تعالى او كسوتهم نحلتها وداري لك مبتدا وخبر
هبة نصب على الحال من ضمير الظرف واللام في لك للتمليك نحلتها هذا
للاشارة الهبة راجعة على انه المقصود بمنزلة خواهذا الطعام لك تأكله
هذا الثوب لك فلبسه لا في داري لك هبة سكني فان قوله سكني يفيد
ملكون تسبير المافلة فيكون عارية لا هبة او عكسه وهو داري لك سكني هبة

او بلا شرط عوض لان عدم العوض
شرط فيه لينتفض بالهبة بشرط
العوض فتدبر